



أثر التمويل الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة دراسة ميدانية على البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت

* عبد الله محمد بن حويل¹، خالد محمد الجابري²

¹جامعة عدن

²جامعة حضرموت

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مستوى التمويل الأخضر، ومستوى مساهمة البنوك العاملة في محافظة حضرموت في تحقيق التنمية المستدامة، واختبار أثر التمويل الأخضر بأبعاده: (تمويل السندات الخضراء، تمويل البنية التحتية الخضراء، تمويل الاستثمار الاجتماعي الأخضر، تمويل التكنولوجيا الخضراء) في تحقيق التنمية المستدامة، وتمثل مجتمع الدراسة في جميع العاملين في تلك البنوك البالغ عددهم (174) فرد. تم اختيار عينة الدراسة من (123) مفردة، وقد شملت جميع فئات مجتمع الدراسة، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الذي يصف الظاهرة المدروسة وصفاً كمياً وكيفياً من خلال جمع المعلومات وتصنيفها حول أبعاد متغيرات الدراسة، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج؛ أهمها: تمتع البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت بمستوى مرتفع من تطبيق أبعاد التمويل الأخضر، ومساهمة البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت بمستوى مرتفع في تحقيق التنمية المستدامة، كما تشير إلى وجود أثر للتمويل الأخضر بأبعاده: (تمويل السندات الخضراء، تمويل البنية التحتية الخضراء، تمويل الاستثمار الاجتماعي الأخضر، تمويل التكنولوجيا الخضراء) في تحقيق البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت للتنمية المستدامة، وقدمت الدراسة بعض التوصيات التي تحقق توعية العاملين الإداريين بأهمية ممارسات التمويل الأخضر، والتنمية المستدامة، وضرورة توفيرها بالقطاع محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: التمويل الأخضر، التنمية المستدامة، البنوك.

The Impact of Green Finance on Achieving Sustainable Development A Field Study of Banks Operating in the Coast of Hadhramaut Governorate

*Abdullah bin Huwail¹ and Khaled Al-Jabri²

¹University of Aden

²Hadhramout University

Abstract :

This study aimed to know the level of green financing and the level of contribution of banks operating in Hadramout Governorate in achieving sustainable development, and to test the impact of green financing in its dimensions (green bond financing, green infrastructure financing, green social investment financing, and green technology financing) in achieving sustainable development, The population

represented all employees in those banks, were (174) individuals. The study sample was selected from (123) individuals that included all categories of the study community. The study adopted the descriptive approach and the analytical approach that describes the phenomenon studied quantitatively and qualitatively by collecting and classifying information about the dimensions of the study variables. The official data available and the field study reveals the following findings: the most important of which is that banks operating in the coast of Hadramout Governorate There is a high degree of awareness among employees practices, of green financing dimensions, i. e(green bond financing, green infrastructure financing, green social investment financing, green technology financing)., and There is a high degree of awareness among employees in achieving sustainable development. It also indicates the existence of an impact of green financing in its dimensions (green bond financing, green infrastructure financing, green social investment financing, green technology financing) in achieving sustainable development by banks operating in the coast of Hadramout Governorate.

Keywords: Green finance, sustainable development, banks.

1 - مقدمة

يمثل التمويل عصب وشريان الحياة الاقتصادية؛ لذا فإن كل مشروع يحتاج إلى هذا العنصر المهم من أجل سريان نشاطه، وهو ما جعله يظهر كأحد أبرز القضايا المهمة التي تشغل اهتمام الحكومات، وكذا أصحاب المشاريع والمؤسسات، لاسيما التمويل الأخضر، ويرجع ذلك إلى ارتفاع وضخامة تكاليف المشاريع الخضراء، كما يلقي اهتماما كبيرا على الصعيد الدولي لاسيما في ظل الاهتمامات الدولية الراهنة بشؤون البيئة وقضايا تمويل المشاريع البيئية (الاستثمارات الخضراء)؛ إذ أضافت المؤسسات المالية الدولية شرطا أساسيا جديدا للمشاريع من أجل تمويلها متمثلا في مدى اهتمامها بالبيئة وعملها بالتكنولوجيات النظيفة، وإنتاجها لمنتجات صديقة للبيئة.

إن وضع الاقتصاديات الآسيوية على مسار التنمية المستدامة يتطلب تحولاً غير مسبوق في الاستثمار بعيداً عن الصناعات كثيفة الاستهلاك للغازات المسببة للانحباس الحراري، والوقود الأحفوري، والموارد الطبيعية، نحو تقنيات ونماذج أعمال أكثر كفاءة في استخدام الموارد، وسيتعين على القطاع المالي أن يلعب دوراً محورياً في هذا التحول الأخضر. ومن الجوانب المهمة للتمويل الأخضر الاستثمار المستدام والخدمات المصرفية؛ حيث يتم اتخاذ قرارات الاستثمار والإقراض على أساس الفحص البيئي، وتقييم المخاطر لتلبية معايير الاستدامة، فضلاً عن خدمات التأمين التي تغطي المخاطر البيئية والمناخية.

أن التنمية الشاملة تتمثل في التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية الثقافية، وإن التنمية الاجتماعية تعتبر الأهم في ذلك؛ لأن جميع نواحي التنمية الأخرى تخدم في الأساس التنمية الاجتماعية كونها تمثل الفرد والمجتمع، وهدف هذه التنمية هو الارتقاء بالإنسان، وتقديم الرخاء والعيش السليم له، كما أن الإنسان هو محور التنمية.

كما أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تقي بالاحتياجات الراهنة دون أن تكون على حساب قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتهم الذاتية، وبالتالي للتنمية المستدامة تعد مفهوماً أوسع نطاقاً من حماية البيئة؛ حيث إنها تتضمن الاهتمام بالأجيال القادمة من أجل العيش بصحة جيدة، والتكامل مع البيئة على المدى الطويل من خلال الحفاظ على نوعية الحياة (وليس فقط نمو الدخل)؛ لتحقيق المساواة بين كل الناس في الوقت الراهن (من خلال تقليل حدة الفقر)

والمساواة بين الأجيال القادمة، (فمن حق الأجيال القادمة الاستمتاع ببيئة نظيفة كما نحن نستمتع بها حالياً)، والمحافظة على الأبعاد الأخلاقية والاجتماعية للرفاهية الإنسانية.

2- مشكلة الدراسة

تواجه قطاعات الاقتصاد العالمي مشكلات بيئية وعواقبها المترتبة على عملياته اليومية، ونظرًا للتهديد المتزايد لتغير المناخ العالمي؛ حظي مفهوم الخدمات المصرفية الخضراء باهتمام كبير في أدبيات التمويل الأخضر الحديثة. إن موضوع التمويل الأخضر من المواضيع الهامة جداً في حقل الإدارة المالية التي لازالت تلقى اهتمام الباحثين في العلوم الإدارية في الوقت الحاضر، وما متوقع أن يترتب على الالتزام بها في تحقيق ومساهمة تلك البنوك في التنمية المستدامة، واستناداً لما تناولته الدراسات السابقة يمكن للباحثين بلورة مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

1. ما مستوى تطبيق التمويل الأخضر: (تمويل السندات الخضراء، تمويل البنية التحتية الخضراء، تمويل الاستثمار الاجتماعي الأخضر، تمويل التكنولوجيا الخضراء) في البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت؟
2. ما مستوى تحقيق البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت للتنمية المستدامة؟
3. ما أثر التمويل الأخضر: (تمويل السندات الخضراء، تمويل البنية التحتية الخضراء، تمويل الاستثمار الاجتماعي الأخضر، تمويل التكنولوجيا الخضراء) في تحقيق البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت للتنمية المستدامة؟ ويشتمل منها التساؤلات الفرعية الآتية:
- أ- ما أثر تمويل السندات الخضراء كبعد من أبعاد التمويل الأخضر في تحقيق البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت للتنمية المستدامة؟
- ب- ما أثر تمويل البنية التحتية الخضراء كبعد من أبعاد التمويل الأخضر في تحقيق البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت للتنمية المستدامة؟
- ت- ما أثر تمويل الاستثمار الاجتماعي الأخضر كبعد من أبعاد التمويل الأخضر في تحقيق البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت للتنمية المستدامة؟
- ث- ما أثر تمويل التكنولوجيا الخضراء كبعد من أبعاد التمويل الأخضر في تحقيق البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت للتنمية المستدامة؟

3- أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة في تعزيز ممارسات التمويل الأخضر، وتحقيق التنمية المستدامة للذان يعدان من المواضيع الحديثة المهمة في مجال العلوم الإدارية والمالية؛ حيث تسهم هذه الدراسة في رفع المعرفة من خلال تسليط الضوء والتركيز على التمويل الأخضر كمفهوم حديث في العمل المصرفي، وتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع، إضافة إلى ما تصح عنه الدراسة من توصيات علمية تخدم مجتمع الدراسة، وبما يؤدي لتطوير العمل بصورة تحقق رضا العملاء، وتحقيق الأرباح الجيدة للبنوك.

4- أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على مستوى ممارسة التمويل الأخضر في البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت.
2. الوقوف على مساهمة البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت في تحقيق التنمية المستدامة.

3. بيان أثر التمويل الأخضر بأبعاده (تمويل السندات الخضراء، تمويل البنية التحتية الخضراء، تمويل الاستثمار الاجتماعي الأخضر، تمويل التكنولوجيا الخضراء) في تحقيق البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت للتنمية المستدامة.
4. تقديم مجموعة من التوصيات العلمية التي تخدم مجتمع الدراسة.

5- فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسة الأولى: لا يوجد أثر للتمويل الأخضر بأبعاده: (تمويل السندات الخضراء، تمويل البنية التحتية الخضراء، تمويل الاستثمار الاجتماعي الأخضر، تمويل التكنولوجيا الخضراء) في تحقيق البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت للتنمية المستدامة.

ويشتق من الفرضية الرئيسة الأولى الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد أثر لتمويل السندات الخضراء كبعد من أبعاد التمويل الأخضر في تحقيق البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت للتنمية المستدامة.

الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد أثر لتمويل البنية التحتية الخضراء كبعد من أبعاد التمويل الأخضر في تحقيق البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت للتنمية المستدامة.

الفرضية الفرعية الثالثة:

لا يوجد أثر لتمويل الاستثمار الاجتماعي الأخضر كبعد من أبعاد التمويل الأخضر في تحقيق البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت للتنمية المستدامة.

الفرضية الفرعية الرابعة:

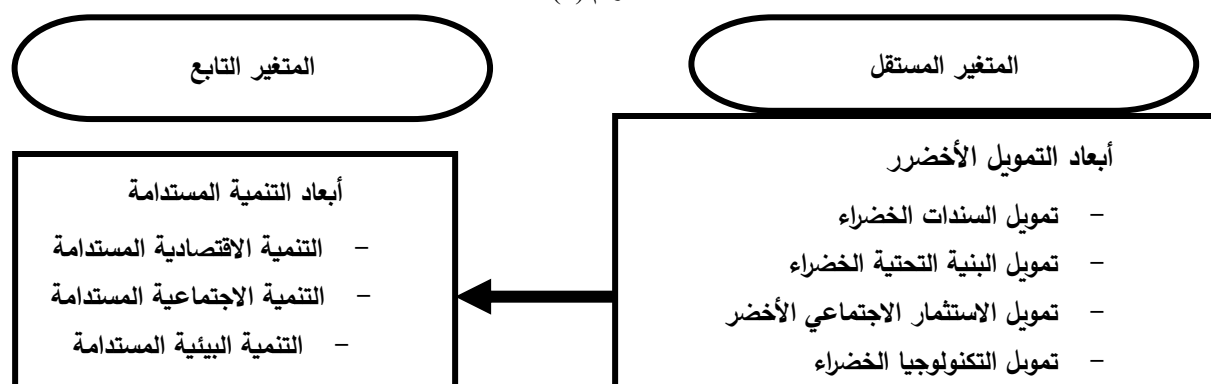
لا يوجد أثر لتمويل التكنولوجيا الخضراء كبعد من أبعاد التمويل الأخضر في تحقيق البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت للتنمية المستدامة.

6- أنموذج الدراسة

استناداً لمشكلة الدراسة، وأهداف وفرضيات الدراسة، قام الباحثان بتصميم أنموذج الدراسة حسب الشكل التالي رقم

(1):

شكل رقم (1)



المصدر: (الباحثان، 2024 بالاعتماد على الدراسات السابقة ذات العلاقة)

7- الدراسات السابقة

هدفت دراسة (Chang, Luo, Dong and Xiong (2024) إلى التعرف على أثر سياسة التمويل الأخضر على الأداء الابتكاري الأخضر التي بدأتها الحكومة الصينية في عام 2012 للشركات، وكشفت النتائج بأن سياسة التمويل الأخضر تعزز بشكل كبير الأداء الابتكاري الأخضر للمؤسسات الملوثة بشدة. والجدير بالذكر أن هذا التأثير يبرز أكثر وضوحًا في الشركات المملوكة للدولة والشركات ذات الاعتماد الكبير على التمويل الخارجي. وبالمقارنة مع اللوائح القائمة على العقوبات، فإن اللوائح البيئية القائمة على الحوافز والطوعية تظهر تأثيرات معتدلة أكثر أهمية على العلاقة بين سياسة التمويل الأخضر وأداء الابتكار الأخضر للمؤسسات الملوثة بشدة، كما أشارت الدراسة إلى أن استخدام الاستثمارات الخضراء من خلال سياسة التمويل الأخضر كآلية محتملة، تعمل على تعزيز أداء الابتكار الأخضر للمؤسسات الملوثة بشدة تحقق تحسنًا متزامنًا في كل من جودة وكمية الابتكار الأخضر.

أما دراسة (Serdarusic, Pancic, and Zavisic (2024)؛ فقد هدفت إلى التعرف على الدور الوسيط للوعي الرقمي في العلاقة بين التمويل الأخضر، وتبني التكنولوجيا المالية في استدامة الخدمات المصرفية. وباستخدام تصميم بحثي كمي، جمعت الدراسة البيانات من خلال استبيان عينة بلغ قوامها (304) مفردة على العملاء والموظفين في مختلف البنوك في جمهورية كرواتيا، وكشفت النتائج عن وجود أثر مرتفع للتمويل الأخضر على تبني التكنولوجيا المالية والوعي الرقمي؛ بالإضافة إلى وجود أثر مرتفع للوعي الرقمي في تبني التكنولوجيا المالية؛ في حين الأثر المباشر للتحويل الرقمي على تبني التكنولوجيا المالية لم يكن كبيرًا، كما أكدت هذه الدراسة أيضًا وجود تأثير مرتفع لتبني التكنولوجيا المالية على استدامة الخدمات المصرفية.

هدف الباحثون (الزبيدي وآخرون، 2023) إلى دراسة وفحص أهم الطرق والأساليب والعمليات التي يمكن من خلالها أن تؤثر عناصر ومكونات إدارة المشروع على مدى فعالية التنمية المستدامة لموظفي شركة بترول مسيلة الوطنية في اليمن؛ حيث تم استخدام التقنية الكمية في إجراء التحقيق من خلال الاستطلاع عبر الإنترنت لجمع معلومات من 342 عاملاً، يعملون في مختلف الأقسام المشاركة في الأنشطة المتعلقة بمشاريع في مواقع تابعة للشركة في عدة أماكن مختلفة من البلاد، وتم استخدام نموذج المعادلة الهيكلية (SEM) في برنامج Smart-PLS لتحليل البيانات.

وكشفت الدراسة أن إدارة المشاريع وجوانبها الأخرى بما في ذلك إدارة التخطيط وإدارة التكاليف كان لها تأثير كبير ذو علاقة إيجابية ومفيدة على أعمال صناعة النفط على النمو المستدام، وقد فسر نموذج الدراسة 32% من التباين في فاعلية التنمية المستدامة، وكذلك أظهرت الدراسة أهم القيود والحاجة لإجراء مزيد من البحوث، كما ساهمت في فهم كيفية تأثير إدارة المشاريع على فاعلية التنمية المستدامة لموظفي (بترومسيلة) في اليمن، وسلطت الضوء على التأثير الكبير والفعال لإدارة المشاريع، وأوضحت التباين في فاعلية التنمية المستدامة؛ مما يوفر نظرة ثاقبة للعوامل التي تساهم في التنمية المستدامة في سياق صناعة النفط في اليمن، كما دلت الدراسة على أنه بالإمكان اعتبار نتائجها هذه ذات قيمة ومؤشر جيد للممارسين وصناع القرار في صناعة النفط؛ حيث وفرت مجموعة من الإرشادات حول استراتيجيات إدارة المشاريع الفعالة؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة لإقرارها بوجود مجموعة من القيود، واقترحت بعض المجالات لعمل مزيد من البحث؛ مما يشير إلى إمكانية الدراسات المستقبلية للبناء على نتائج الدراسة، وتوسيع المعارف في هذا المجال.

بحثت دراسة العامري (2022) في نمط اعتماد مختلف الأنشطة المصرفية الخضراء من قبل المصارف ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. أوضحت الدراسة بأن هناك العديد من الحواجز التي تحول دون التحول المصرفي الأخضر،

تتمثل في عدم وجود إطار تنظيمي، وعدم كفاية الحوافز المالية والاقتصادية، ونقص القدرة على تقييم ورصد المشاريع المناخية، كما أوصت الدراسة اعتماد الممارسات المصرفية الخضراء من قبل المصارف بشكل أوسع بما تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلى جانب إحداث تغييرات في السياسات الحالية لمواءمة العمليات المصرفية مع أهداف التنمية المستدامة.

واستهدفت دراسة عبد الأمير (2022) تأثير التمويل الأخضر في تحسين أداء المصارف الخضراء عينة عشوائية من المصارف العراقية التي بلغ عددها خمسة مصارف بواقع (10) لكل مصرف، وتم التوصل إلى استنتاجات أهمها: عدم وجود فهم واضح لمصطلح التمويل الأخضر والمصارف الخضراء كونه مفهوم جديد، كما أوصت الدراسة حث البنك المركزي على إعداد التعليمات الرقابية للمصارف العراقية بالشكل الذي يلزمها بمراعاة أهداف التنمية المستدامة والصيرفة الخضراء عن طريق ممارسة الأنشطة المصرفية المختلفة.

أما دراسة بوعلي وبومنق (2022) التي هدفت إلى الكشف عن دور التمويل الأخضر في دعم المشاريع الصديقة للبيئة عبر إصدار السندات الخضراء وتقييم وتحليل مساهمة إصدارات مؤسسة التمويل الدولية، وأهم النماذج التي تبنتها في إطار دعم البعد البيئي. توصلت الدراسة إلى أن السندات الخضراء حسب عدة تقارير ستلعب دورا كبيرا في تمويل الاقتصاديات المعتمدة على الطاقة المتجددة أو التي تلتزم بخفض نسب انبعاث الكربون، كما أن تطوير هذه الأدوات يتطلب تفعيل دور أسواق رأس المال من خلال تنمية الصناديق المعنية بمجال الاستدامة والسندات الخضراء والاجتماعية، والرفع من إصدارات الجهات الفاعلة على غرار المساهمة الفعالة لمؤسسة التمويل الدولية في دعم هذا التوجه من خلال تمويلها لنماذج مشاريع رائدة صديقة للبيئة عبر العديد من دول العالم بعنوان: (تقييم وتحليل لنماذج عن مؤسسة التمويل الدولية).

واستهدف كل من (Zheng, Siddik, Masukujjaman and Alam (2021) دور مصرف بنغلادش في تطوير التمويل الأخضر، وحددا المصادر الأربعة الرئيسة للتمويل الأخضر؛ وهي: الاستثمار في إدارة النفايات والمنشآت الخضراء، وإعادة تدوير تصنيع الطوب الأخضر والمنتجات القابلة لإعادة التدوير، وكانت كلها عوامل أساسية لتحسين البيئة من قبل المصارف للتنمية الاقتصادية المستدامة للبلد.

هدف الباحث (جفمان عبد الغني، 2020) إلى توضيح مفهوم الحكم الرشيد وأهميته والفوائد التي جنتها الدول التي انتهجته، وكذلك الدروس المستفادة من تلك التجارب بما يخدم تحقيق أهداف التنمية المستدامة الشاملة في بلد عانى الكثير من ويلات الصراعات والحروب، وقام الباحث بمراجعة الوضع الحالي للتنمية المستدامة والحكم في اليمن كدراسة حالة بمنهجيات توضيحية باستخدام الإحصاءات الإقليمية وقاعدة البيانات العالمية؛ مثل: منظمات الأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومؤشر التنمية البشرية، وأهداف التنمية المستدامة، ومؤشرات الحوكمة لدراسة التقدم المحرز خلال العقد الماضي.

بينت نتائج الدراسة أن الاقتصاد اليمني يعاني من ركود عميق بسبب عدم الاستقرار الأمني الناتج عن الحرب التي اندلعت منذ مارس 2015؛ لذلك فإنه بمجرد توقف الحرب ستحتاج الدولة إعادة هيكلة الاقتصاد، واتباع نهج تنموي جديد مع مبادئ حكم رشيدة ثابتة ومحددة، تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في اليمن؛ باعتبارها واحدة من أقل البلدان نمواً، كما بينت الدراسة إن بناء القدرات البشرية يعد أحد المتطلبات الأساسية اللازمة لإحداث نقلة نوعية نحو التنمية المستدامة، وأوصت الدراسة باتخاذ خطوات وإجراءات عملية لمساعدة الحكومة الرسمية على إصلاح البرامج والترتيبات المؤسسية الحالية على المستويين الإقليمي والوطني، مثل: اعتماد مبادئ الحكم، والتخطيط طويل المدى،

وإنشاء "مجالس عليا للحكم الرشيد" لضمان صياغة سياسات متكاملة، والتعاون والتنسيق المناسبين بين مختلف الجهات الحكومية وأصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين.

8- الإطار النظري

8-1 التمويل الأخضر

تواجه قطاعات الاقتصاد العالمي مشكلات بيئية وعواقبها المترتبة على عملياته اليومية؛ ونظرًا للتهديد المتزايد لتغير المناخ العالمي، حظي مفهوم الخدمات المصرفية الخضراء باهتمام كبير في أدبيات التمويل الأخضر الحديثة.

8-1-1 مفهوم التمويل الأخضر:

عرف كل من الباحثين (Höhne, Khosla, Fekete, Gilbert (2012)، التمويل الأخضر بأنه "مصطلح واسع يمكن أن يشير إلى رأس المال الموجه لتمويل مشاريع أو مبادرات التنمية المستدامة والمنتجات البيئية والسياسات التي تشجع على تنمية الاقتصاد وجعله أكثر استدامة، ويعرف (Volz et al. (2015:2) التمويل الأخضر بأنه يشمل "جميع أشكال الاستثمار أو الإقراض التي تأخذ في الاعتبار التأثير البيئي وتعزز الاستدامة البيئية".

كما يعرف (Bohnke, et al, 2015:4) التمويل الأخضر بأنه "جمع أشكال الاستثمار أو الإقراض التي تراعي التأثير البيئي وتعزز الاستدامة البيئية"، وأحد العناصر الرئيسية في الاستثمار والخدمات المصرفية المستدامة، إذ يتم اتخاذ قرارات الاستثمار والإقراض على أساس الفحص البيئي، وتقديم المخاطر لتلبية معايير الاستدامة البيئية.

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠٢٠ التمويل الأخضر بأنه تمويل يستهدف "تحقيق النمو الاقتصادي مع الحد من التلوث وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتقليل النفايات إلى الحد الأدنى، وتحسين فائدة استخدام الموارد الطبيعية".

ويمكن تعريف هذا المفهوم من خلال سلوك جمع الأطراف المشاركة في سلسلة التوريد للسلع والخدمات، ما في ذلك على سبيل المثال مقدمو الموارد المالية ومنتجو السلع والخدمات ومستهلكو السلع والخدمات، ويعرف (Al-Sheryani and Nobanee (2020:2) التمويل الأخضر بأنه "جمع بين استخدام العمليات التجارية الحساسة للقضايا البيئية"

8-1-2 أبعاد ومجالات التمويل الأخضر:

هناك من أطلق عليها مجالات التمويل الأخضر؛ وهي:

1. تمويل السندات الخضراء: يعرفه (Walter, et al (2017:6) بأنواع من أنواع السندات التي يتم بموجبه تطبيق العائدات حصراً على تمويل وإعادة تمويل المشروعات الخضراء الجديدة أو الحالية المؤهلة دون أجل، ووضع علامة على السند أنه أخضر".
2. تمويل البنية التحتية المستدامة: وهو التمويل القائم على المشاريع التي تروج لمشاريع الطاقة المتجددة أو المشاريع الموفرة للطاقة، ويوفر المساعدة لأصحاب المساكن متعدد الأسر خلال قروض البناء، والرهن العقاري التي تشمل تمويل عمليات التحديث لتحسين كفاءة الطاقة". (Ansari, et al, (2015:2)
3. الاستثمار الاجتماعي: هو الاستثمار الذي يقوم بتطبيق استراتيجيات الاستثمار التقليدي في المشروعات؛ مثل: المشاركة النشطة، والاستثمار طويل الأجل، والتمويل الموجه، وبناء القدرات غير المالية، وقياس الأداء؛ حيث يهدف الاستثمار الاجتماعي إلى بناء منظمات مجتمعية فعالة ومستدامة ذات تأثير اجتماعي قوي، (مجلة الوطن، (2019:1).
4. تمويل التكنولوجيا الخضراء: يعرفها (Will Kenton, 2018, 1) بأنها تمويل وسائل التكنولوجيا الحديثة التي تعتبر صديقة وداعمة للبيئة استناداً إلى عملية الإنتاج النظيف وسلسلة التوريد الخاصة بها، ولإنتاج الطاقة الأقل ضرراً

بالبيئة من الطرق التقليدية في توليد الطاقة مثل الاستفادة من عملية حرق الوقود، وعمليات إعادة التدوير للنفايات والمياه، كذلك الألواح الشمسية والسدود الكهرومائية.

2-8 التنمية المستدامة

1-2-8 المفهوم:

عرف Edward Barber التنمية المستدامة بأنها: " النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة بأقل قدر من ممكن من الضرر البيئي"، وعرفت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بأنها: " التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية دون الضرر بحقوق الأجيال القادمة" (يرحمون، 2016، ص297).

أي كما سبق الإشارة إلى أن مفهوم التنمية المستدامة بأنه التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم، ويهدف هذا النموذج من التنمية إلى أن يترك الجيل الحاضر للأجيال المقبلة رصيذاً من الموارد الطبيعية مماثلاً للرصيد الذي ورثه أو أفضل منه.

وتعرف التنمية المستدامة بأنها: "عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات، وتعزز كلا من إمكانيات الحاضر والمستقبل للوفاء باحتياجات الإنسان وتطلعاته". (أسامة، 2002، ص45، 146)

ومما سبق يمكن القول أن التنمية المستدامة تعني:

1. عملية شمولية مترابطة جامعة لحاجات الإنسان (الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية).
 2. عملية حركية مستمرة ومتجددة تبحث عن موارد جديدة وبدائل جديدة.
 3. عملية تعتمد على الرشادة في استغلال الموارد وتحقيق الرفاهية والاستقرار الاقتصادي للأجيال الحالية والأجيال القادمة.
 4. عملية طويلة الأمد تستخدم الموارد دون الإضرار بالبيئة.
- إذن يتضح أن جوهر التنمية المستدامة، يكمن في التكامل المتناغم للاقتصاد المتقدم، والحكم المسؤول، والترابط الاجتماعي، والتكامل البيئي لضمان الاستدامة على مستوى الفرد والمجتمع وتحسين مستوى المعيشة.
- ولقد عرفت التنمية المستدامة على أنها التنمية الناجحة والتنمية العادلة والفعالة؛ فالتنمية المستدامة هي التنمية التي تؤدي إلى :

1. زيادة قدرات المجتمع لتحسين المستوى المعيشي لأفراده.
2. زيادة النمو الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وعدم استنزاف الموارد (وخاصة الموارد النادرة).
3. الحفاظ على الجوانب الثقافية الإيجابية والاقتصادية والبيئية للمجتمع وتتضمن سياسة مناسبة للبيئة.
4. خلق مجالات متعددة للدخل وقنوات للمشروعات التنموية.
5. خلق مؤسسات تساعد على تضمين وتمكين أفراد المجتمع.

2-2-8 أهمية التنمية المستدامة:

لاشك أن التنمية المستدامة، هي التنمية التي تأخذ في الاعتبار القيود الثلاثة الرئيسية التي تفرضها البيئة على جهد

التنمية وهي: (أسامة، 2012، ص146-174)

1. عدم التبذير السفيه في استخدام الموارد الناضبة.
2. عدم تجاوز قدرة الموارد المتجددة على تجديد نفسها.
3. عدم تجاوز قدرة البيئة المحيطة على هضم ما نلقيه فيها من مخلفات.

وبالتالي يجب على كل مجتمع أن يأخذ بالتنمية المستدامة، وأن يحدد أهدافه التنموية واستراتيجيته وخطته لتحقيق الأهداف المنشودة؛ فإن لم يلتزم بهذه القيود الثلاثة فإن التنمية لن تكون دائمة بل تتوقف، وقد تنتهي إلى أوضاع أسوأ من تلك التي بدأ عندها جهد هذه التنمية غير المستدامة.

وحتى يمكن مراعاة القيود الثلاثة السابقة، والانتقال بها من المستوى المجرد إلى المستوى الإجرائي، يجب أن تتسع النظرة إلى تربية الإنسان في مراحل التعليم المختلفة لتتجاوز مرحلة التحصيل الأكاديمي وثقافة الذاكرة إلى ثقافة الإبداع والابتكار والتجديد في ذات الإنسان والبيئة المحيطة، وبشكل يؤكد الإعداد الشامل، المتكامل للمتعلم بدلاً من حصره في تخصص ضيق جداً وقبل أن تتضح إمكاناته (محمود، 2004 ص 304).

3-2-8 أهداف التنمية المستدامة:

تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق عدد من الأهداف المهمة على وفق اليات وبرامج مختلفة ومنها ما يأتي: (غنيم وأبو زنت، 2007، 28).

1. تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين نوعية حياة السكان وهذا من خلال الاهتمام بالنوع وليس الكم.
 2. تعمل التنمية المستدامة على احترام البيئة الطبيعية من خلال توطيد العلاقة بين البيئة والسكان لتصبح متكاملة ومنسجمة.
 3. تنمية الوعي لدى السكان بالمشكلات البيئية القائمة من خلال مشاركتهم في إيجاد حلول لهذه المشاكل البيئية.
 4. تحقيق الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد الطبيعية باعتبارها موارد محدودة والسعي لتوظيفها بشكل صحيح.
 5. العمل على ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع من خلال نوعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدامها في تحسين نوعية حياة المجتمع، وتحقيق أهدافه المنشودة.
 6. العمل على إحداث التغيير المستمر والمناسب في حاجات وأولويات المجتمع.
- وعلى هذا الأساس فإن التنمية المستدامة تركز على تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي يجب أن تكون مرتبطة ببعضها البعض بشكل عفوي؛ وعليه فإن التنمية المستدامة يمكن تمثيلها بتشابك البعد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي. (منذر، 2011 ص 113)

4-2-8 مبادئ التنمية المستدامة:

تقوم التنمية المستدامة على مجموعة من المبادئ التي تشكل ركائز تحقيق الاستراتيجية الهادفة إلى تحقيق تنمية

ورفاهية الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة وتلبية احتياجاتهم وهي: (حسونة، 2023، ص 25-26)

1. مبدأ الاحتياط: على الدولة بموجبه اتخاذ التدابير اللازمة لاستدراك تدهور البيئة حتى في حالة عدم اليقين العلمي القاطع حول الآثار الناتجة عن الأنشطة المزمع القيام بها، فالتحوط يسعى إلى منع وقوع الضرر.
2. مبدأ المشاركة: أي مشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار خصوصاً في مجال التخطيط ووضع السياسات والتنفيذ.
3. مبدأ الإدماج: وهو وضع الاعتبارات البيئية التي لم تكن موجودة سابقاً؛ مما يضيف بعداً جديداً لقيمة الموارد واستخدامها على أساس التكلفة والفائدة وكيف يمكن المحافظة عليها.
4. مبدأ الملوث الدافع: وهو من أهم المبادئ القانونية لتحقيق تنمية مستدامة بشكل فعال وكبير، أي ربط الجانب الاقتصادي للنشاطات الملوثة بهدف تحميل التكاليف الاجتماعية للتلوث الذي تحدثه تلك النشاطات كرادع.

8-2-5 أبعاد التنمية المستدامة:

وفي ما يلي سيتم توضيح هذه الأبعاد الثلاثة:

8-2-5-1 البُعد الاقتصادي:

يقضي هذا البُعد زيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد ممكن، والقضاء على الفقر من خلال الاستغلال الأمثل للموارد، ويندرج ضمن هذا البُعد: (قاسم، 2010، ص 30)

1. إيقاف تبدد الموارد الطبيعية: يعني إحداث تغيير جذري في نمط الاستهلاك، وجعله يتماشى والمتطلبات البيئية، كتلك التي تهدد التنوع البيولوجي؛ منها استهلاك الدول خاصة المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض، كما تتطلب إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية وذلك من خلال تحسين مستوى الكفاءة وتغيير أسلوب الحياة.

2. حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية: إن الملاحظ اليوم هو التفاوت الكبير في حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية ما بين الدول المتقدمة والنامية، حيث نجد أنه في الدول المتقدمة أضعاف ما يتم استهلاكه في الدول النامية، ومن أمثلة ذلك استهلاك الطاقة الناجمة من النفط والغاز والفحم فبالولايات المتحدة الأمريكية أعلى منه في الهند بـ 33 مرة، وهو في بلدان التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعه، ومن هنا يتعين على الدول المتقدمة إجراء خفض عميق و متواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية.

3. مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وكيفية معالجته: إن الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية مثل الطاقات الأحفورية واللامدروس نجم عنه مع مرور الزمن بروز مشكلات التلوث العالمي، والتي تساهم فيها الدول المتقدمة بشكل يفوق إسهام الدول النامية، ومن هنا لا بد على هذه الدول - المتقدمة - الأخذ على عاتقها إيجاد حلول لهذه المشاكل على اعتبار أنها المسؤولة عن بروزها، وكذا لأنها تملك الموارد المالية والتقنية والبشرية التي تؤهلها لاستخدام تكنولوجيا أنظف واستخدام الموارد بكثافة أقل وبكفاءة أكثر وحماية النظم الطبيعية، وكونها المسؤولة فإنه عليها توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز تنمية مستدامة في البلدان الأخرى على اعتبار ذلك هو الاستثمار المستقبلي للعالم.

4. المساواة في توزيع الموارد: تُعدّ الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة التي أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة وتُعدّ هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها؛ تتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد و المنتجات والخدمات فيها بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة، فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى، وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية تشكل حاجزا هاما أمام التنمية، فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروري لتحسين مستويات المعيشة.

8-2-5-2 البُعد الاجتماعي (البشري):

يوضح هذا البُعد العلاقة ما بين الإنسان والبيئة وكيفية تحسين مستوى الرفاهية من خلال حصول استقرار النمو الديموغرافي، وتعزيز قدرة الحكومات على توفير الخدمات للسكان، بالإضافة إلى تنمية الثقافات المختلفة والتنوع، التعددية والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار، ويعتمد هذا البُعد على الجانب البشري بعناصره الآتية: (عبدالسلام، 2022)

1. تثبيت النمو الديموغرافي: إن استمرار النمو الديموغرافي بنفس المعدلات الحالية صار أمرا مكلفا بالنظر إلى الضغوط الناجمة على الموارد الطبيعية، وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات الأساسية للجميع، كما يجد من التنمية ويقلص

من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن، ومن هنا لابد من العمل على تحقيق تقدم كبير في مجال تثبيت النمو السكاني، لأن قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة والتزايد الكبير واللامدروس لسكان العالم عامل يؤدي إلى تدمير المساحات الخضراء، تدهور التربة والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية.

2. أهمية توزيع السكان: يكتسي توزيع السكان أهمية كبرى بالنظر إلى كون الاتجاهات الحالية نحو توسع المناطق الحضرية ولاسيما المدن الكبيرة منها لها عواقب بيئية ضخمة، فهي تقوم أي المدن بتركيز النفايات والمواد الملوثة ذات الانعكاسات السلبية على الصحة والنظم الطبيعية المحيطة، ومن هنا فالتنمية المستدامة تعني التقليل من نسبة هذه المدن من جهة، والنهوض بالتنمية القروية النشطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، واعتماد تكنولوجيا تؤدي إلى التقليل من الحد الأدنى للأثار السيئة من جهة ثانية.

3. الاستخدام الأمثل للموارد البشرية: إن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد وتخصيصها لضمان الوفاء بالاحتياجات الأساسية - تحسين الرفاه الاجتماعي، حماية التنوع الثقافي والاستثمار في رأس المال البشري.

4. الصحة والتعليم: إن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة وذلك من خلال الاهتمام بصحة السكان العاملين وتأهيلهم علميا أمر من شأنه دفع وتعزيز التنمية الاقتصادية، كما أن التعليم من شأنه أن يساعد المزارعين وغيرهم من سكان القرى على حماية الغابات و موارد التربة والتنوع البيولوجي حماية أفضل.

5. دور المرأة: بالرغم من كون المرأة هي المدير الأول للمورد البيئية في المنزل القائم على رعاية وتربية الأطفال الذين سيتم الاعتماد عليهم مستقبلا في تحقيق وقيادة عملية التنمية، إلا أنه غالبا ما تلقى صحتها وتعليمها الإهمال الصارخ بالمقارنة بالرجال، ولدور المرأة أهمية خاصة في البلدان النامية نظراً لكونها القائم الرئيس بشؤون الزراعة والرعي، الصناعات الصغيرة والاعتناء بالبيئة المنزلية، ومن هنا فإن الاستثمار في صحة المرأة وتعليمها يعود على التنمية بمزايا متعددة.

6. حرية الاختيار والديمقراطية: يُعدُّ النمط الديمقراطي في الحكم القاعدة الأساسية للتنمية لبشرية المستدامة في المستقبل، فالمجتمع عاجز عن المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات وتنفيذها يمثل عامل إخفاق لجهود التنمية.

8-2-3-5 البُعد البيئي:

يوضح هذا البعد الاستراتيجيات التي يجب توفرها واحترامها في مجال التصنيع، بهدف الإدارة الأمثل للرأسمال الطبيعي بدلا من تبذيره واستنزافه بطريقة غير عقلانية؛ حتى لا تؤثر على التوازن البيئي، وذلك من خلال التحكم في استعمال الموارد وتوظيف تقنيات تتحكم في إنتاج النفايات، واستعمال الملوثات ونقل المجتمع إلي عصر الصناعات النظيفة. (قاسمي، 2012، ص9)

وفي هذا الإطار فإن البعد البيئي يدعو إلى ما يلي: (عماري، 2008، ص12)

1. ضرورة إعطاء سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية والمتعلقة بالخطط في يد وزارات ومؤسسات معنية كثيرا بالبيئة، وهذا يؤدي إلى إشراك المؤسسات البيئية في اتخاذ القرارات؛ وبالتالي يقلل من المشاكل البيئية ويحد من التدهور البيئي، ويزيد من استدامة النمو الاقتصادي.

2. إدخال مفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية الخضراء في ثقافة المنتج والمستهلك، لتصبح المعايير البيئية من أهم الشروط التي يجب توفرها في السلعة حتى تدخل إلى الأسواق، ومنع دخول السلعة التي لا تراعي الشروط البيئية.

3. ضرورة تضمين المفاهيم البيئية في مكونات المناهج والكتب المدرسية.

4. تعزيز الوعي البيئي للفرد نفسه والذي إذا توفر فإنه يكون أكثر فاعلية من سن القوانين والتشريعات، ويوفر كثيرا من الجهد والمال.

التممية البيئية المستدامة هي ضرورة ملحة يجب أن تكون أولوية لجميع الخطط المستقبلية المحلية والدولية ولتحقيق ذلك يتم من خلال ما يلي: (عبدالسلام، 2022)

1. حماية الموارد الطبيعية:

تتطلب التنمية المستدامة حماية الموارد الطبيعية ابتداء من حماية التربة إلى التكنولوجيا التي تزيد من حجم الإنتاج من جهة ، من جهة أخرى تحافظ على الأراضي المخصصة للأشجار، وكذا مصائد السمك، هذه الحماية إنما تتم من خلال الاستخدام الكفء لها وتبني الممارسات والتكنولوجيا النظيفة والتي تحافظ على الحياة البرية والبحرية، وعلى سلامة الأغلبية البشرية من جهة أخرى، أضف إلى ذلك فإن الفشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيلاً بحدوث نقص الأغذية في المستقبل وبآلاتي تهديد المجاعة لجزء كبير من سكان المعمورة.

2. الحفاظ وصيانة المحيط المائي:

إن ما يميز استغلال الموارد المائية اليوم هو الإسراف في استغلال المياه السطحية، وكذا الضخ بمعدلات غير مستدامة للمياه الجوفية، إضافة إلى التلوث المستمر للمياه عن طريق النفايات الصناعية والزراعية والبشرية، والتنمية المستدامة تعني صيانة المياه عن طريق وضع حد الاستخدامات المبددة للمياه وتحسين كفاءة شبكات المياه، تحسين نوعية المياه السطحية واستغلالها بمعدل لا يحدث اضطراب في النظم الايكولوجية التي تعتمد على هذه المياه، وأخيراً استغلال المياه الجوفية بمعدل لا يفوق معدل تجددتها.

3. حماية التنوع البيولوجي:

يقصد بذلك صيانة ثراء الأرض وتنوعها البيولوجي، وإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الايكولوجية، إن أمكن وقفها.

4. حماية المناخ من الاختباس الحراري:

يعني ذلك عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة، وذلك من خلال الحفاظ على استقرار المناخ والنظم الفيزيائية والبيولوجية إضافة إلى المحافظة على طبقة الأوزون، وهذه المحافظة إنما تتم من خلال تكييف النشاط البشري مع هذه المتطلبات.

9- منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف الظاهرة المدروسة وصفاً كمياً وكيفياً من خلال جمع المعلومات وتصنيفها، ومن ثم تحليلها وكشف العلاقة بين أبعادها المختلفة من أجل تفسيرها تفسيراً كافياً والوصول إلى استنتاجات عامة تسهم في فهم الحاضر وتشخيص الواقع وأسبابه.

10- مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع العاملين في البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت البالغ عددهم (174) فرد (وفق معلومات إدارة شؤون الموظفين في البنوك)، ووفقاً لجدول تحديد العينات للمجتمعات المحددة تم اختيار عينة الدراسة من (123) مفردة التي شملت جميع فئات مجتمع الدراسة (مناهج البحث العلمي الحديث، أوما سكران، 2010، ص421).

11- مصادر جمع البيانات

المصادر الثانوية: اعتمدت الدراسة على المراجع من الكتب العلمية، بالإضافة إلى المقالات العلمية والأبحاث المنشورة باللغة العربية والإنجليزية ذات الصلة بموضوع الدراسة كمصادر ثانوية.

المصادر الأولية: وتمثلت في الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة من خلال تصميمها؛ وذلك بالاعتماد على الدراسات السابقة، والإطار النظري التي تضمنت جميع محاور الدراسة للمتغيرات المستقلة التمويل الأخضر والمتغير التابع التنمية المستدامة، وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي في إعداد أداة الدراسة لمعرفة مستوى رأي المستجيبين، حيث يمثل الرقم 5 أعلى موافقة والرقم 1 الأقل موافقة.

12- الأساليب الإحصائية المستخدمة

استخدمت الدراسة البرنامج الإحصائي Statistical Package For Social Science SPSS لغرض تحليل البيانات التي تم جمعها من أفراد عينة الدراسة، واستخدمت مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تناسب طبيعة البيانات وتحقق أهداف الدراسة المتمثلة في مقياس النزعة المركزية والتشتت، بالإضافة إلى اختبار T-test واختبارات الانحدار البسيط لاختبار صحة الفرضيات الفرعية والانحدار المتعدد لاختبار صحة الفرضية الرئيسية.

13- مناقشة نتائج الدراسة

1-13 خصائص عينة الدراسة

جدول رقم (1)

خصائص عينة الدراسة

ت	المتغير	نوع الوصف	التكرار	النسبة %
1	الجنس	ذكر	115	93.5 %
		أنثى	8	6.5 %
		المجموع	123	100 %
2	المؤهل العلمي	ثانوي فأقل	12	9.8 %
		دبلوم	22	17.9 %
		بكالوريوس	76	61.8 %
		ماجستير	13	10.6 %
		المجموع	123	100 %
		أقل من 20 سنة	20	16.3 %
3	العمر	21 - 30 سنة	16	13 %
		31 - 40 سنة	43	35 %
		41 - 50 سنة	44	35.8 %
		المجموع	123	100 %
		أقل من 5 سنوات	42	34.1 %
		5 - 10 سنوات	22	17.9 %
4	الخبرة العملية	11 - 15 سنة	53	43.1 %
		16 - 20 سنة	6	4.9 %
		المجموع	123	100 %
		موظف	89	72.4 %
		رئيس قسم	22	17.8 %

% 5.7	7	نائب مدير		
% 4.1	5	مدير		
% 100	123	المجموع		
% 66.7	82	تجاري	نوع البنك	6
% 33.3	41	إسلامي		
% 100	123	المجموع		

اعداد: (الباحثان، 2024)

تشير نتائج الجدول رقم (1) إلى أن معظم أفراد عينة الدراسة من الذكور وبنسبة (93.5%) فيما النسبة المتبقية البالغة (6.5%) من الإناث، وقد يرجع ذلك إلى ثقافة وعادات وتقاليده المجتمع اليمني الذي يشجع على عمل الذكور أكثر من الإناث، وفيما يتعلق بالمؤهل فقد أظهرت النتائج أن أكثر من نصف العينة هم ممن يحملون درجة البكالوريوس وبنسبة (61.8%) ثم درجة الدبلوم بنسبة (17.9%)، والماجستير بنسبة (10.6%) فيما لا يوجد بالمؤهل العلمي لموظفي عينة الدراسة حملة الدكتوراه قد يعود لعدم اهتمام البنوك بحملة هذا المؤهل واستقطابهم أو لغياب حملة هذه الدرجة في سوق العمل. أما أعمار أفراد عينة الدراسة فكان معظمهم من الفئة العمرية من (41-50) سنة وبنسبة (35.8%)، تليها الفئة من (31-40) سنة وبنسبة (35%)، في حين وجدت النتائج غياب الفئة العمرية (أكثر من 50 سنة) وهذا يدل على اتصاف الفئة العمرية في البنوك عينة الدراسة بأنها فئة شابة؛ وبالتالي اهتمام البنوك بتمكين الشباب. أما بالنسبة لمتغير الخبرة العملية فكان من لديهم خبرة (10-15) سنة بنسبة (43.1%)، تليها (أقل من خمس سنوات) وبنسبة (34.1%)، مما يدل على وجود خبرات لدى البنوك محل الدراسة والذي يسهم في تحسين جودة الأداء والخدمة المقدمة. وبخصوص نوع الوظيفة التي تنتمي لها عينة الدراسة فقد جاءت النتائج بأن وظيفة موظف كانت النسبة الأكبر بنسبة (72.4%)، تليها وظيفة رئيس قسم بنسبة (17.8%)، ووظيفة نائب مدير بنسبة (5.7%) أما وظيفة مدير فكانت بنسبة (4.1%) وهذا يشير لتنوع جيد لعينة الدراسة، أما بخصوص نوع البنك فقد بلغت نسبة البنوك التجارية من عينة الدراسة بنسبة (66.7%) والبنوك الإسلامية بنسبة (33.3%) وهي نسبة منطقية لعدد البنوك في مجتمع الدراسة.

13-2 وصف متغيرات الدراسة

يتناول هذا الجزء إجابات عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة المتمثلة في متغير التمويل الأخضر، ومتغير التنمية المستدامة.

13-2-1 أبعاد التمويل الأخضر

تظهر نتائج أفراد عينة الدراسة حول مستوى متغير التمويل الأخضر والذي يتضمن الأبعاد الآتية:

13-2-1-1 بعد تمويل السندات الخضراء

جدول رقم (2)

نتائج عينة الدراسة حول بعد تمويل السندات الخضراء

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T-test	Sig الدلالة
1	يسعى المصرف للحصول على تمويل مناسب للسندات	4.30	0.645	2.726	0.000

				الخضراء الخاصة به.	
0.000	3.599	0.725	4.20	يمنح المصرف المستثمرين الذين لديهم سندات خضراء تمويل مناسب لاستثماراتهم.	2
0.000	2.056	0.872	4.15	يحصل المصرف على التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع الصديقة للبيئة.	3
0.000	4.676	0.544	4.10	يحصل المصرف على التسهيلات المناسبة لتمويل المشروعات الصديقة للبيئة.	4
0.000	3.860	0.778	4.19	المتوسط العام	

اعداد: (الباحثان، 2024)

تظهر النتائج في الجدول رقم (2) عن بعد تمويل السندات الخضراء أن المتوسط الحسابي العام بلغ (4.19) وبانحراف معياري (0.778) وأن قيمة T المحسوبة (3.860) وبمستوى دلالة إحصائية (0.000)، وهذا يدل على موافقة عينة الدراسة على تمتع البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت بممارسة تمويل السندات الخضراء كبعد من أبعاد التمويل الأخضر والذي تعكسه قيمة المتوسط الحسابي لجميع فقرات هذا المعيار ونسبة مرتفعة تتراوح بين (4.10 - 4.30).

2-1-2-13 بعد تمويل البنية التحتية الخضراء

جدول رقم (3)

نتائج عينة الدراسة حول بعد تمويل البنية التحتية الخضراء

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T-test	Sig الدلالة
5	يسهم المصرف في تمويل المشاريع التي توفر الطاقة المستدامة.	4.15	0.768	3.349	0.000
6	يهتم المصرف بتمويل المشروعات التي تهتم بالبنية التحتية المستدامة.	4.10	0.687	2.987	0.000
7	يسعى المصرف لمنح تسهيلات ائتمانية للمشروعات التي توفر خدمات مستدامة لأفراد المجتمع.	4.05	0.812	2.234	0.000
8	يتزايد حجم معاملات المصرف في مجال البنية التحتية المتجددة بعد توجه الدولة لدعم تلك المشروعات.	4.15	0.765	3.738	0.000
9	يستفيد المصرف من مبادرات الجهاز المصرفي لدعم البنية التحتية المستدامة.	4.20	0.876	2.387	0.000
	المتوسط العام	4.13	0.694	3.298	0.000

إعداد: (الباحثان، 2024)

تظهر النتائج في الجدول رقم (3) عن بعد تمويل البنية التحتية الخضراء أن المتوسط الحسابي العام بلغ (4.13) وبانحراف معياري (0.694) وأن قيمة T المحسوبة (3.298) وبمستوى دلالة إحصائية (0.000)، وهذا يدل على موافقة عينة الدراسة على تمتع البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت بممارسة تمويل البنية التحتية الخضراء كبعد من أبعاد التمويل الأخضر الذي تعكسه قيمة المتوسط الحسابي لجميع فقرات هذا المعيار وبنسبة مرتفعة تتراوح بين (4.05 - 4.20).

3-1-2-13 بعد تمويل الاستثمار الاجتماعي الأخضر

جدول رقم (4)

نتائج عينة الدراسة حول بعد تمويل الاستثمار الاجتماعي الأخضر

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T-test	Sig الدلالة
10	يتبنى المصرف الاستثمارات التي تسهم في تعزيز المكانة الاجتماعية لأفراد المجتمع.	4.30	0.675	2.435	0.000
11	يساهم المصرف في دعم المنظمات الاجتماعية التي تحقق التكامل الاجتماعي في المجتمع.	4.25	0.786	2.786	0.000
12	يساهم المصرف في تنفيذ ودعم استثمارات تحقق الاكتفاء الذاتي والاستقلالية المالية لأفراد المجتمع.	4.20	0.912	3.847	0.000
13	يسعى المصرف لتنفيذ مشروعاته في المناطق الأولى بالرعاية.	4.30	0.849	2.468	0.000
	المتوسط العام	4.26	0.749	3.283	0.000

إعداد: (الباحثان، 2024)

تظهر النتائج في الجدول رقم (4) عن بعد تمويل الاستثمار الاجتماعي الأخضر أن المتوسط الحسابي العام بلغ (4.26) بانحراف معياري (0.749) وأن قيمة T المحسوبة (3.283) وبمستوى دلالة إحصائية (0.000)، وهذا يدل على موافقة عينة الدراسة على تمتع البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت بممارسة تمويل الاستثمار الاجتماعي الأخضر كبعد من أبعاد التمويل الأخضر الذي تعكسه قيمة المتوسط الحسابي لجميع فقرات هذا المعيار وبنسبة مرتفعة تتراوح بين (4.20 - 4.30).

4-1-2-13 بعد تمويل التكنولوجيا الخضراء

جدول رقم (5)

نتائج عينة الدراسة حول بعد تمويل التكنولوجيا الخضراء

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T-test	Sig الدلالة
14	يمول المصرف المشروعات الحديثة التي تستخدم التكنولوجيا الخضراء في أعمالها.	4.10	0.879	2.675	0.000

15	يساهم المصرف في تمويل الإنتاج النظيف والطاقة الأقل ضرراً بالبيئة.	4.05	0.657	2.356	0.000
16	يعمل المصرف على الاستثمار في مشاريع تدعم عمليات إعادة تدوير النفايات والمياه.	4.15	0.823	2.687	0.000
المتوسط العام					
		4.10	0.786	2.756	0.000

إعداد: (الباحثان، 2024)

تظهر النتائج في الجدول رقم (4) عن بعد تمويل التكنولوجيا الخضراء أن المتوسط الحسابي العام بلغ (4.10) وبانحراف معياري (0.786) وأن قيمة T المحسوبة (2.756) وبمستوى دلالة إحصائية (0.000)، وهذا يدل على موافقة عينة الدراسة على تمتع البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت بممارسة تمويل التكنولوجيا الخضراء كبعد من أبعاد التمويل الأخضر الذي تعكسه قيمة المتوسط الحسابي لجميع فقرات هذا المعيار وبنسبة مرتفعة تتراوح بين (4.05 - 4.15). ومما سبق وبالنظر لإجابات عينة الدراسة حول أبعاد التمويل الأخضر التي تظهر النتائج في الجدول رقم (6) كما يلي:

جدول رقم (6)

نتائج عينة الدراسة حول أبعاد التمويل الأخضر

ت	المعيار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T-test	Sig الدلالة	الترتيب وفق الأهمية	المستوى وفق المتوسط
1	تمويل السندات الخضراء	4.19	0.778	3.860	0.000	2	مرتفعة
2	تمويل البنية التحتية الخضراء	4.13	0.694	3.298	0.000	3	مرتفعة
3	تمويل الاستثمار الاجتماعي الأخضر	4.26	0.749	3.283	0.000	1	مرتفعة
4	تمويل التكنولوجيا الخضراء	4.10	0.786	2.756	0.000	4	مرتفعة
	المتوسط العام	4.17	0.752	3.299	0.000	-	مرتفعة

إعداد: (الباحثان، 2024)

نلاحظ من النتائج بالجدول رقم (6) لجميع أبعاد التمويل الأخضر أن المتوسط الحسابي العام بلغ (4.17) وبانحراف معياري (0.752) وأن قيمة T المحسوبة (3.299) وبمستوى دلالة إحصائية (0.000)، وهذا يدل على التزام البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت بأبعاد التمويل الأخضر تمويل السندات الخضراء، تمويل البنية التحتية الخضراء، تمويل الاستثمار الاجتماعي الأخضر، وتمويل التكنولوجيا الخضراء الذي تعكسه قيمة المتوسط الحسابي لجميع الفقرات؛ وبنسبة مرتفعة تتراوح بين (4.10 - 4.26)، وقد جاء ترتيب أبعاد التمويل الأخضر بالمرتبة الأولى بعد تمويل الاستثمار الأخضر، ثم بعد تمويل السندات الخضراء، ثم بعد تمويل البنية التحتية الخضراء وأخيراً بعد تمويل التكنولوجيا الخضراء.

13-2-2 أبعاد التنمية المستدامة تظهر نتائج أفراد عينة الدراسة حول متغير التنمية المستدامة والذي يتضمن الأبعاد الآتية:

13-2-2-1 بعد التنمية الاقتصادية المستدامة

جدول رقم (7)

نتائج عينة الدراسة حول بعد التنمية الاقتصادية المستدامة

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T-test	Sig الدلالة
1	يساهم البنك في رفع والاستمرارية الانتاجية للقطاع الاقتصادي.	3.80	0.876	3.534	0.000
2	يساهم البنك في زيادة ايرادات الوحدات الاقتصادية.	3.75	0.958	2.569	0.000
3	يشارك البنك في زيادة الدخل المحلي وذلك من خلال تحسين الإنتاجية.	3.85	0.734	3.358	0.000
4	يساهم عمل البنك في زيادة المشاريع الاستثمارية وزيادة انتاجيتها وعائداتها الاقتصادية.	3.90	0.935	2.983	0.000
5	يساهم البنك في زيادة دخل الاسرة والذي يؤدي إلى زيادة الثراء.	3.65	0.576	3.456	0.000
	المتوسط العام	3.79	0.756	3.478	0.000

اعداد: (الباحثان، 2024)

تظهر النتائج في الجدول رقم (7) عن بعد التنمية الاقتصادية المستدامة أن المتوسط الحسابي بلغ (3.79) وبانحراف معياري (0.756) وأن قيمة T المحسوبة (3.478) وبمستوى دلالة إحصائية (0.000)، وهذا يدل على موافقة عينة الدراسة على تمتع البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت بالمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والذي تعكسه قيمة المتوسط الحسابي لجميع فقرات هذا المعيار وبنسبة مرتفعة تتراوح بين (3.65 - 3.90).

13-2-2-2 بعد التنمية الاجتماعية المستدامة

جدول رقم (8)

نتائج عينة الدراسة حول بعد التنمية الاجتماعية المستدامة

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T-test	Sig الدلالة
6	يسهم عمل البنك في خفض مستوى الفقر ومعدلات البطالة المحلية.	3.70	0.748	2.879	0.000
7	يساهم عمل البنك في البلد بانخفاض الخلافات والنزاعات من خلال زيادة تحسين دخل الاسرة	3.90	0.897	3.869	0.000
8	يساهم عمل البنك في زيادة استقرار الاسر	3.65	0.348	3.873	0.000

				وتحسين سبل معيشتها.	
0.000	3.678	0.987	3.85	يساهم عمل البنك في التقليل من ظاهرة الهجرة إلى المدن.	9
0.000	3.967	0.568	3.60	يساهم عمل البنك في تحسين البنية التحتية كالمرافق الصحية والمدارس.	10
0.000	3.687	0.946	3.74	المتوسط العام	

إعداد: (الباحثان، 2024)

تظهر النتائج في الجدول رقم (8) عن بعد التنمية الاجتماعية المستدامة أن المتوسط الحسابي بلغ (3.74) وبانحراف معياري (0.946) وأن قيمة T المحسوبة (3.687) وبمستوى دلالة إحصائية (0.000)، وهذا يدل على موافقة عينة الدراسة على تمتع البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت بالمساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة الذي تعكسه قيمة المتوسط الحسابي لجميع فقرات هذا المعيار بنسبة مرتفعة تتراوح بين (3.60 - 3.90).

3-2-2-13 بعد التنمية البيئية المستدامة

جدول رقم (9)

نتائج عينة الدراسة حول بعد التنمية البيئية المستدامة

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T-test	Sig الدلالة
11	يعمل البنك على المساهمة في تقليل التلوث بيئي .	3.85	0.645	3.675	0.000
12	يعمل البنك في ظل ضوضاء وتلوث سمعي أقل.	3.60	0.698	2.786	0.000
13	يساهم البنك في عملياته بصورة نقية وخالية من التلوث.	3.95	0.685	3.956	0.000
14	يساهم البنك في كل ما يسهم في تحسين البيئة المحيطة.	3.65	0.765	2.768	0.000
	المتوسط العام	3.76	0.745	2.876	0.000

إعداد: (الباحثان، 2024)

تظهر النتائج في الجدول رقم (9) عن بعد التنمية البيئية المستدامة أن المتوسط الحسابي بلغ (3.76) وبانحراف معياري (0.745)، وأن قيمة T المحسوبة (2.876) بمستوى دلالة إحصائية (0.000)، وهذا يدل على موافقة عينة الدراسة على تمتع البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت بالمساهمة في تحقيق التنمية البيئية المستدامة والذي تعكسه قيمة المتوسط الحسابي لجميع فقرات هذا المعيار بنسبة مرتفعة تتراوح بين (3.60 - 3.95). ومما سبق وبالنظر لإجابات عينة الدراسة حول أبعاد التنمية المستدامة التي تظهر النتائج في الجدول رقم (6) كما يلي:

جدول رقم (10)

نتائج عينة الدراسة حول أبعاد التنمية المستدامة

ت	المعيار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T-test	Sig الدلالة	الترتيب وفق الأهمية	المستوى وفق المتوسط
1	التنمية الاقتصادية المستدامة	3.79	0.756	3.478	0.000	1	مرتفعة
2	التنمية الاجتماعية المستدامة	3.74	0.946	3.687	0.000	3	مرتفعة
3	التنمية البيئية المستدامة	3.76	0.745	2.876	0.000	2	مرتفعة
	المتوسط العام	3.76	0.816	3.347	0.000	-	مرتفعة

إعداد: (الباحثان، 2024)

نلاحظ من النتائج بالجدول رقم (10) لجميع أبعاد التنمية المستدامة أن المتوسط الحسابي العام بلغ (3.76) وانحراف معياري (0.816) وأن قيمة T المحسوبة (3.347) وبمستوى دلالة إحصائية (0.000)، وهذا يدل على مساهمة البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت بأبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية المستدامة، التنمية الاجتماعية المستدامة، والتنمية البيئية المستدامة الذي تعكسه قيمة المتوسط الحسابي لجميع الفقرات وبنسبة مرتفعة التي تتراوح بين (3.74 - 3.79)، وقد جاء ترتيب أبعاد التنمية المستدامة بالمرتبة الأولى بعد التنمية الاقتصادية المستدامة، ثم بعد التنمية البيئية المستدامة، وأخيراً بعد التنمية الاجتماعية المستدامة.

13-3 اختبار الفرضيات

يتناول هذا الجزء التحقق من صحة فرضيات الدراسة عن أثر التمويل الأخضر في تحقيق البنوك العاملة في محافظة حضرموت للتنمية المستدامة وكما يلي:

13-3-1 الفرضية الرئيسية الأولى:

تظهر نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على أنه " لا يوجد أثر للتمويل الأخضر بأبعاده (تمويل السندات الخضراء، تمويل البنية التحتية الخضراء، تمويل الاستثمار الاجتماعي الأخضر، تمويل التكنولوجيا الخضراء) في تحقيق البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت للتنمية المستدامة"، والمبينة في الجدول رقم (11) وكما يلي:

جدول رقم (11)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر التمويل الأخضر في تحقيق البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت للتنمية المستدامة.

المعيار	قيمة B	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	قيمة f المحسوبة	مستوى دلالة f	نتيجة الفرضية
التمويل الأخضر	0.563	3.456	0.000	0.276	0.076	3.763	0.000	رفض

إعداد: (الباحثان، 2024)

تشير نتائج الجدول رقم (11) وجود أثر طردي ذو دلالة إحصائية للتمويل الأخضر في تحقيق البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت للتنمية المستدامة، إذ بلغت قيمة B (0.563)، وقيمة T (3.456) وبمستوى دلالة بلغت (0.000)، وقيمة F المحسوبة (3.763) وبمستوى دلالة بلغت (0.000)، وبناء على ذلك نرفض الفرضية الرئيسية

الأولى (فرضية العدم) التي تنص على " لا يوجد أثر للتمويل الأخضر بأبعاده (تمويل السندات الخضراء، تمويل البنية التحتية الخضراء، تمويل الاستثمار الاجتماعي الأخضر، تمويل التكنولوجيا الخضراء) في تحقيق البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت للتنمية المستدامة" وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود أثر للتمويل الأخضر بأبعاده (تمويل السندات الخضراء، تمويل البنية التحتية الخضراء، تمويل الاستثمار الاجتماعي الأخضر، تمويل التكنولوجيا الخضراء) في تحقيق البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت للتنمية المستدامة.

1-1-3-13 الفرضية الفرعية الأولى

الجدول التالي يظهر نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه " لا يوجد أثر لتمويل السندات الخضراء كبعد من أبعاد التمويل الأخضر في تحقيق البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت للتنمية المستدامة".

جدول رقم (12)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر تمويل السندات الخضراء كبعد من أبعاد التمويل الأخضر في تحقيق البنوك العاملة في ساحل

محافظة حضرموت للتنمية المستدامة

المعيار	قيمة B	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	قيمة f المحسوبة	مستوى دلالة f	نتيجة الفرضية
تمويل السندات الخضراء	0.463	3.785	0.000	0.347	0.120	3.846	0.000	رفض

إعداد: (الباحثان، 2024)

تشير نتائج الجدول رقم (12) وجود أثر طردي ذو دلالة إحصائية لبعد تمويل السندات الخضراء في تحقيق البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت للتنمية المستدامة، إذ بلغت قيمة B (0.463)، وقيمة T (3.785) وبمستوى دلالة بلغت (0.000)، وقيمة F المحسوبة (3.846) وبمستوى دلالة بلغت (0.000)، وبناء على ذلك نرفض الفرضية الفرعية الأولى (فرضية العدم) التي تنص على " لا يوجد أثر لتمويل السندات الخضراء في تحقيق البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت للتنمية المستدامة" وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود أثر لتمويل السندات الخضراء في تحقيق البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت للتنمية المستدامة.

2-1-3-13 الفرضية الفرعية الثانية

الجدول التالي يظهر نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه " لا يوجد أثر لتمويل البنية التحتية الخضراء كبعد من أبعاد التمويل الأخضر في تحقيق البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت للتنمية المستدامة".

جدول رقم (13)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر تمويل البنية التحتية الخضراء كبعد من أبعاد التمويل الأخضر في تحقيق البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت للتنمية المستدامة

المعيار	قيمة B	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	قيمة f المحسوبة	مستوى دلالة f	نتيجة الفرضية
تمويل البنية التحتية الخضراء	0.522	2.975	0.000	0.243	0.059	2.748	0.000	رفض

إعداد: (الباحثان، 2024)

تشير نتائج الجدول رقم (13) وجود أثر طردي ذو دلالة إحصائية لبعد تمويل البنية التحتية الخضراء في تحقيق البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت للتنمية المستدامة، إذ بلغت قيمة B (0.522)، وقيمة T (2.975) وبمستوى دلالة بلغت (0.000)، وقيمة F المحسوبة (2.748) وبمستوى دلالة بلغت (0.000)، وبناء على ذلك نرفض الفرضية الفرعية الثانية (فرضية العدم) التي تنص على " لا يوجد أثر لتمويل البنية التحتية الخضراء في تحقيق البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت للتنمية المستدامة" وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود أثر لتمويل البنية التحتية الخضراء في تحقيق البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت للتنمية المستدامة.

3-1-3-13 الفرضية الفرعية الثالثة

الجدول التالي يظهر نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على أنه " لا يوجد أثر لتمويل الاستثمار الاجتماعي الأخضر كبعد من أبعاد التمويل الأخضر في تحقيق البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت للتنمية المستدامة".

جدول رقم (14)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر تمويل الاستثمار الاجتماعي الأخضر كبعد من أبعاد التمويل الأخضر في تحقيق البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت للتنمية المستدامة

المعيار	قيمة B	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	قيمة f المحسوبة	مستوى دلالة f	نتيجة الفرضية
تمويل الاستثمار الاجتماعي الأخضر	0.265	2.546	0.000	0.249	0.062	2.876	0.000	رفض

إعداد: (الباحثان، 2024)

تشير نتائج الجدول رقم (14) وجود أثر طردي ذو دلالة إحصائية لبعد تمويل الاستثمار الاجتماعي الأخضر في تحقيق البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت للتنمية المستدامة، إذ بلغت قيمة B (0.265)، وقيمة T (2.546) وبمستوى دلالة بلغت (0.000)، وقيمة F المحسوبة (2.876) وبمستوى دلالة بلغت (0.000)، وبناء على ذلك نرفض الفرضية الفرعية الثالثة (فرضية العدم) التي تنص على " لا يوجد أثر لتمويل الاستثمار الاجتماعي الأخضر في تحقيق البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت للتنمية المستدامة" وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود أثر لتمويل الاستثمار الاجتماعي الأخضر في تحقيق البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت للتنمية المستدامة.

13-3-1-4 الفرضية الفرعية الرابعة

الجدول التالي يظهر نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص على أنه " لا يوجد أثر لتمويل التكنولوجيا الخضراء كبعد من أبعاد التمويل الأخضر في تحقيق البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت للتنمية المستدامة".

جدول رقم (15)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر تمويل التكنولوجيا الخضراء كبعد من أبعاد التمويل الأخضر في تحقيق البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت للتنمية المستدامة

المعيار	قيمة B	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	قيمة f المحسوبة	مستوى دلالة f	نتيجة الفرضية
تمويل التكنولوجيا الخضراء	0.342	2.895	0.000	0.325	0.106	2.487	0.000	رفض

إعداد: (الباحثان، 2024)

تشير نتائج الجدول رقم (15) وجود أثر طردي ذو دلالة إحصائية لبعد تمويل التكنولوجيا الخضراء في تحقيق البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت للتنمية المستدامة، إذ بلغت قيمة B (0.342)، وقيمة T (2.895) وبمستوى دلالة بلغت (0.000)، وقيمة F المحسوبة (2.487) وبمستوى دلالة بلغت (0.000)، وبناء على ذلك نرفض الفرضية الفرعية الرابعة (فرضية العدم) التي تنص على " لا يوجد أثر لتمويل التكنولوجيا الخضراء في تحقيق البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت للتنمية المستدامة" وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود أثر لتمويل التكنولوجيا الخضراء في تحقيق البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت للتنمية المستدامة.

14- نتائج الدراسة

بناء على مناقشة نتائج التحليل يمكن تلخيص أبرز نتائج الدراسة في الآتي:

1. تشير نتائج الدراسة إلى تمتع البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت بمستوى مرتفع من تطبيق أبعاد التمويل الأخضر.
2. جاء مستوى ترتيب تطبيق أبعاد التمويل الأخضر بالمرتبة الأولى بعد تمويل الاستثمار الأخضر، ثم بعد تمويل السندات الخضراء، ثم بعد تمويل البنية التحتية الخضراء وأخيراً بعد تمويل التكنولوجيا الخضراء.
3. تشير نتائج الدراسة إلى مساهمة البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت بمستوى مرتفع في تحقيق التنمية المستدامة.
4. جاء مستوى ترتيب مساهمة البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت في تحقيق التنمية المستدامة بالمرتبة الأولى بعد التنمية الاقتصادية المستدامة، ثم بعد التنمية البيئية المستدامة، وأخيراً بعد التنمية الاجتماعية المستدامة.
5. تشير نتائج الدراسة إلى رفض الفرضية الرئيسية الأولى (فرضية العدم) التي تنص على " لا يوجد أثر لتمويل الأخضر بأبعاده (تمويل السندات الخضراء، تمويل البنية التحتية الخضراء، تمويل الاستثمار الاجتماعي الأخضر، تمويل التكنولوجيا الخضراء) في تحقيق البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت للتنمية المستدامة" وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود أثر للتمويل الأخضر بأبعاده (تمويل السندات الخضراء، تمويل البنية التحتية الخضراء، تمويل

الاستثمار الاجتماعي الأخضر، تمويل التكنولوجيا الخضراء) في تحقيق البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت للتنمية المستدامة.

6. تشير نتائج الدراسة إلى رفض الفرضية الفرعية الأولى (فرضية العدم) التي تنص على " لا يوجد أثر لتمويل السندات الخضراء في تحقيق البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت للتنمية المستدامة" وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود أثر لتمويل السندات الخضراء في تحقيق البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت للتنمية المستدامة.

7. تشير نتائج الدراسة إلى رفض الفرضية الفرعية الثانية (فرضية العدم) التي تنص على " لا يوجد أثر لتمويل البنية التحتية الخضراء في تحقيق البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت للتنمية المستدامة" وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود أثر لتمويل البنية التحتية الخضراء في تحقيق البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت للتنمية المستدامة.

8. تشير نتائج الدراسة إلى رفض الفرضية الفرعية الثالثة (فرضية العدم) التي تنص على " لا يوجد أثر لتمويل الاستثمار الاجتماعي الأخضر في تحقيق البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت للتنمية المستدامة" وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود أثر لتمويل الاستثمار الاجتماعي الأخضر في تحقيق البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت للتنمية المستدامة.

9. تشير نتائج الدراسة إلى رفض الفرضية الفرعية الرابعة (فرضية العدم) التي تنص على " لا يوجد أثر لتمويل التكنولوجيا الخضراء في تحقيق البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت للتنمية المستدامة" وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود أثر لتمويل التكنولوجيا الخضراء في تحقيق البنوك العاملة في ساحل محافظة حضرموت للتنمية المستدامة.

15- توصيات الدراسة

بناء على النتائج فقد توصلت الدراسة إلى التوصيات التالية:

1. ضرورة وضع اليات للتوسع في تطبيق مفهوم التمويل الأخضر في اليمن.
2. التأكيد على أهمية تبني المصارف هدف التحول نحو التمويل الأخضر ضمن أهدافها الاستراتيجية، وإنشاء إدارة مستقلة للتنمية المستدامة بكل مصرف، وحث المصارف على وضع خطة تدريبية لنشر الوعي لدى العاملين عن التمويل الأخضر والممارسات السليمة الصديقة للبيئة، بهدف تشجيعهم على تطبيق تلك الممارسات، وتبنى آلية لتطوير وطرح المنتجات الخضراء ضمن حزمة منتجاتها المصرفية.
3. التركيز على الاستثمار الاجتماعي بشكل أكبر والاستثمارات التي تحفز التكافل الاجتماعي مع الاستمرار في التمويل الذي يحقق الاكتفاء الاقتصادي للأفراد.
4. على المصارف والجانب الحكومي تسليط الضوء على المشروعات التي تهتم بالبنية التحتية المستدامة وتمويلها، والأنشطة التي توفر الطاقة المتجددة وتوفير الدعم الكافي لها من جميع الجوانب وخاصة التمويل.
5. تعزيز الثقافة الخضراء من خلال عمل توعية في مختلف وسائل الاعلام على وجه الخصوص الوسائل الالكترونية للمساهمة في الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.
6. تنظيم ورش عمل ومؤتمرات لتعزيز الاستثمارات الداعمة للبيئة لدى المصارف.

16-الافاق المستقبلية للبحث

أشارت نتائج الدراسة عددا من النقاط يمكن ان تكون مجالا مفيدا لدراسات مستقبلية وهي:

1. قد يكون من المفيد اجراء دراسات أخرى تقوم على رصد كافة مترتبات التنمية الاجتماعية المستدامة ولكون مستوى ترتيب مساهمتها لدى المصارف المبحوثة جاء في المرتبة الاخيرة لتحقيق التنمية المستدامة وبالتطبيق على قطاعات خدمات إنتاجية او خدمية مغايرة.
2. تطلق نتائج الدراسة افقا رحبه لتناول ممارسات أخرى لم تشملها الدراسة والتي قد تكون مؤثرة في تحقيق التنمية المستدامة.

17- المراجع

17-1 المراجع العربية :

1. البناء، زينب مكي، عبد الأمير، نور نبيل. (2022). دور التمويل الأخضر ودوره في تحسين أداء المصارف العراقية - دراسة استطلاعية تحليلية لآراء عينة من مدراء المصارف، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد رقم (15)، العدد (60).
2. أمينة عبدالاله العامري. (2022). دور الصيرفة الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة العلوم المالية والمحاسبية - المجلد رقم (2) - العدد رقم (8) - 2709-2852.
3. بن علي سمية ، بومنق جيهاد(2022) دور التمويل الأخضر في دعم المشاريع الصديقة للبيئة عبر إصدار السندات الخضراء: تقييم وتحليل لنماذج عن مؤسسة التمويل الدولية، دفاتر البحوث العلمية، المجلد رقم(10) العدد:(02).
4. مجلة الوطن القطرية، 2019، الاستثمار الاجتماعي - <http://www.alwatan.com.qa/news-details/id/189754>
5. حياة يرحمون، الاقتصاد الأخضر مسار التنمية المستدامة، تجربة الامارات معارف، مجلة علمية محكمة العدد 21 ديسمبر 2016م ص 297.
6. أسامة الخولي: البيئة وقضايا التنمية والتصنيع، دراسات حول الواقع البيئي في الوطن العربي والدول النامية، مجلة عالم المعرفة، العدد (285)، سبتمبر 2002.
7. محمود عباس ابدین: التنمية المستدامة من داخل الإنسان المصري إلى بيئته المحيطة مسؤوليات مضاعفة على التربية المؤتمر العلمي الثاني لكلية التربية بالزقازيق 2004 10-17
8. غنيم، وأبو زيت، ماجدة التنمية المستدامة فلسفتها: تخطيطها وادواتها دار الصفاء للنشر، 2007.
9. منذر عبدالنبي، الأثر الأيكولوجي ومؤشر التنمية البشرية نحو دليل أول للتنمية المستدامة في الوطن العربي، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، مج39، ع3، 2011.
10. حسونة عبد الغني الحماية القانونية البيئية في اطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خضر بسكرة الجزائر، 2013، ص 20-26.
11. أديب عبدالسلام، أبعاد التنمية المستدامة، الموقع الرسمي لمنظمة الأغذية والزراعة، الموقع الالكتروني: <http://www.fao.org/sd/dinen2n2060501arhtm> ، تاريخ الاطلاع 2023\5\2.
12. آسيا قاسمي، "التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني للسياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، الجزائر، أيام 27/26 أبريل 2012.

17-2 المراجع الأجنبية:

13. Kaiwen Chang a,b , Dan Luo b,d , Yizhe Dong c , Chu Xiong. (2024). The impact of green finance policy on green innovation performance: Evidence from Chinese heavily polluting enterprises, , Journal of Environmental Management, vol no (352) , 119961.
14. Hrvoje Serdarusic, Mladen Pancic, and zeljka Zavisic .(2024). Green Finance and Fintech Adoption Services among Croatian Online Users: How Digital Transformation and Digital Awareness Increase Banking Sustainability, Economies, vol no (12), no(54).
15. Organization of Economic Development and Coope (OECD. (2020)),U Mobilizing Investment in Low Carbon, C Resilient Infrastructure” UOECD Environment Working P No. 46: pp. 73-78, Defining Low Carbon, Climate Re Infrastructure
16. Volz, U. 2018. Fostering Green Finance for Sustainable Development in Asia. ADBI Working Paper 814. Tokyo: Asian Development Bank Institute. Available: <https://www.adb.org/publications/fostering-green-finance-sustainable-development-asia>.
17. -Volz, U., J. Böhnke, V. Eidt, L. Knierim, K. Richert, and G.-M. Roeber (2015): Financing the Green Transformation – How to Make Green Finance Work in Indonesia, Houndmills, Basingstoke: Palgrave Macmillan.
18. WillKenton. 2018. Green Tech.Sustainable Investing Socially Responsible Investing (Sri). https://www.investopedia.com/terms/g/green_tech.asp.
19. Sarfaraz Ansari* And Prof. Saroj S. Prasad* Assistant Professor, Pimr, Indore .2015, Green Financing: Role Of Public Sector Banks. Electronic Copy Available At: <http://ssrn.com/abstract=2680518>.
20. -. Zheng, G.W.; Siddik, A.B.; Masukujjaman, M.; Fatema, N.; Alam, S.S.(2021) Green Finance Development in Bangladesh: The Role of Private Commercial Banks (PCBs). Sustainability, 13, 795.
21. Will Kenton.(2018). Green Tech.Sustainable Investing Socially Responsible Investing (Sri). https://www.investopedia.com/terms/g/green_tech.asp.
22. https://www.investopedia.com/terms/g/green_tech.asp.
23. Hohne, N., Khosla, S., Fekete, H. & Gilbert, (2012).A. “UMapp green finance delivered by IDFC members in U, Ret from U<https://www.ecofys.com/deU>.